

مرحلة الحكم العربي الفيصلي، وقيام الحكومات المحلية (١٩١٨-١٩٢١م):
في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبعد أن تم النصر للعرب وحلفائهم الإنجليز،
قُسمت سوريا الطبيعية - التي عدّها الحلفاء من مناطق العدو المحتلة Occupied Of
Enemy Territory (O.E.T) إلى ثلاث مناطق عسكرية هي^(١):

- ١- المنطقة الجنوبية (فلسطين)، وتتولى السلطات الإنجليزية إدارتها مباشرة.
- ٢- المنطقة الشرقية: وتمتد من معان جنوباً، وحتى الحدود السورية التركية
شمالاً، ويتولى إدارتها العليا الأمير فيصل.
- ٣- المنطقة الغربية (لبنان والساحل السوري كله) ويتولى الفرنسيون إدارتها
مباشرة.



الأمير فيصل الأول

(1) Shwadran ·n. Op. Cit. P 114.

وفي (٥/١٠/١٩١٨) تشكلت أول حكومة عربية في العهد الفيصلي في دمشق برئاسة الفريق علي رضا الركابي، الذي منح لقب الحاكم العسكري العام^(١)، وكانت شرقي الأردن تتبع هذه الإدارة العسكرية^(٢) وبناءً عليه فقد تم تعيين حكام عسكريين في مناطق شرقي الأردن، تساعدهم قوة عسكرية لفرض الأمن، والنظام، من زعماء البلاد وتتولى شؤون الإدارة^(٣)، وتم إشراك الشعب في تحمل أعباء المسؤولية، وفعلاً جرت الانتخابات لاختيار ممثلين عن الشعب، وطبقاً لقانون الانتخابات التركي القديم، دعي الناخبون الذين انتخبوا النواب للبرلمان العثماني، إلى اختيار النواب الجدد نظراً لضيق الوقت، وفي (٧/٦/١٩١٩م) افتتح المؤتمر السوري بحضور مندوبين عن منطقة عجلون، والمعارض وهما: سليمان السوداني، وعبد الرحمن رشيدات^(٤). وكانت الانتخابات التي جرت سنة (١٣٢٩هـ/١٩١١م) قد فاز بها عبد العزيز أفندي الكايد عن ناحية جرش، وقضاء عجلون.

وفي سنة (١٣٣٣هـ/١٩١٤م) جرت انتخابات جديدة لمجلس ولاية سوريا العمومي وقد مثل الناحية وقضاء عجلون في المجلس شوكت حميد (حوّش) الجركسي من جرش. ومن القرارات المهمة التي اتُّخذت في هذه الفترة، القرار الذي صادق عليه الأمير فيصل بتاريخ (٢/١٠/١٩١٩م) والذي يقضي بإلغاء التشكيلات العثمانية للمناطق، وإحداث تشكيلات جديدة، وقد قسمت سوريا إلى ثمانية ألوية ويتبعها عدة أقضية وتبع كل قضاء عدة قرى التي ستتبع كل قضاء، ورسم الخرائط النهائية لحدود هذه الأفضية شريطة مراعاة

(١) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج ١، ص ٨٣.

(٢) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ص ١١.

(٣) سعد أبو دية وعبد المجيد مهدي: الجيش العربي، ودبلماسية الصحراء، مديرية المطابع العسكرية، عمان، ص ٢٨.

(٤) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ٨٣.

مصالح الأهالي، وحفظ منافعهم، مع مراعاة البعد والقرب من المركز، كما أنشأت الحكومة مجلساً للعشائر نظراً لما لهذه العشائر من أثر في تنظيم أمور البلاد^(١).



وقُسمت شرقي الأردن في العهد الفيصلي إلى ثلاثة ألوية هي: الكرك ومركزه الكرك، والبلقاء ومركزه السلط، وهوران ومركزه درعا، وضم اللواء: قضاء عجلون، وإربد، وجرش، وأذرح، والمسمية، وبصرى. وبدأت الأطماع الإنجليزية والفرنسية بالظهور في المناطق السورية، ممثلة باتفاقية سايكس - بيكو عام (١٩١٦م)، وبذلك لم تنهياً الفرصة للحكومة العربية بتطبيق التنظيم الإداري الجديد في البلاد، رغم المحاولات الكبيرة من الأمير فيصل مع الحكومتين الطامعتين من أجل أن يحفظ لسوريا استقلالها، وفي أوائل شباط (١٩٢٠م) ألغيت الحاكمة العسكرية العامة في الدولة الفيصلية، وتبع ذلك إلغاء وظائف الحكام العسكريين في المناطق^(٢). وبعد ذلك بشهر اجتمع مندوبو المؤتمر السوري، واتخذوا قراراً يقضي باستقلال سوريا الطبيعية، ونادوا بفيصل ملكاً عليها،

(١) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٧.

وتألفت أول وزارة برئاسة علي رضا باشا الركابي بتاريخ (١٩٢٠/٣/٨)، ولم تعترف فرنسا وبريطانيا بهذه القرارات. وفي (١٩٢٠/٠٤/٢٥) صدرت قرارات (سان ريمو) والتي تقضي بفرض الانتداب الفرنسي على سوريا الداخلية، ولبنان وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وشرقي الأردن، والعراق^(١).



مؤتمر ١٩٢٨

وفي هذه المرحلة السياسية شهدت منطقة عجلون فترة ضعف، وتفكك إداري، ولكنها في الوقت نفسه شهدت تحشيدا على المقاومة في وجه المعتدين، فقد قام سكان لواء عجلون بحمل السلاح لمقاومة الإنجليز، وذلك احتجاجا على المشاريع الصهيونية، واجتمعوا في قرية قَم الواقعة في شمالي عجلون وهي بلدة الشيخ ناجي العزام، وكان

(١) سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١-١٩٢٥) المطبعة الأردنية، عمان، ١٩٧١، ص ١٢.

قائم مقام عجلون آنذاك منصور الحلقي من أكبر المشجعين لهذه الحركة، وفي نيسان (١٩٢٠م) أغارت جموع الأهالي على بلدي سمخ، ويسان وبعض القرى اليهودية، وقد قاوم الإنجليز هذه الحركة بعنف، فأرسلوا طائراتهم وقصفت الثوار حتى اضطروا إلى التراجع والعودة إلى قراهم، وبتاريخ (٢٤/٠٧/١٩٢٠م)، تردى الوضع في شرقي الأردن أمنياً وإدارياً وأصبح في غاية الغموض لأن الفرنسيين حينما احتلوا دمشق لم يتوغلوا بقواتهم في أراضي شرقي الأردن، وبقيت شرقي الأردن خالية من القوات البريطانية وبلا حكومة أو جيش أو شرطة تحفظ الأمن^(١)، وقد أرسل المندوب السامي البريطاني في فلسطين (هربرت صموئيل) برقية إلى الأمير فيصل يخبره فيها عن نيته بالاجتماع مع زعماء شرقي الأردن من عجلون شمالاً إلى الطفيله جنوباً في المنطقة^(٢)، ولا عجب أن يتم هذا الأمر من زعماء شرقي الأردن، فلا حكومة مركزية يرجع إليها الناس، علاوة على الخلافات بين القبائل وزعماء النواحي، ورغبة الناس في الاستقرار بعد معاناة السكان خلال الحرب، والتوتر النفسي خلال الحكم الفيصلي وخيبة الأمل التي أصابتهم في إمكانية رد المطامع الأجنبية^(٣). وعندما وصل المندوب السامي إلى السلط بتاريخ (٢١/٨/١٩٢٠م) واجتمع بعدد كبير من أعيان ووجهاء شرقي الأردن، ولم يحضر شيوخ عجلون هذا الاجتماع بسبب احتجاجهم على وجود الإنجليز إضافة إلى بعض الخصومات بين عشائر عجلون وعشائر البلقاء^(٤).

وفي الاجتماع أخبرهم المندوب السامي بأن بريطانيا ترغب بتأسيس إدارة منفردة في شرقي الأردن لمساعدة السكان على حكم أنفسهم^(٥). ووعدهم بالتنظيم والترتيب الذي

(١) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ٩١.

(٢) الغرابية، الجغرافيا التاريخية، ص ٤٧.

(٣) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرقي الأردن، ص ٣١. Luck. H. and KEITH, Op. Cit. P 420.

(٤) أبو دية والمهدي، الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء، ص ٣١.

(٥) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، لمهد الإمارة، ص ١٦.

سيتم عن طريق المعتمدين السياسيين ورجال القضاء والإنجليز الذين سيأتون للمنطقة لتحقيق هذه الغاية، ثم عاد المندوب إلى القدس وعاد الشيوخ إلى قراهم دون التوصل إلى نتيجة وعلى إثر ذلك شهدت منطقة شرقي الأردن، قيام حكومات محلية مختلفة بعد ذلك^(١)، اعتقاداً من السكان أن مثل هذه الحكومات ستخلصهم من حياة البؤس والفقر والجهل الذي يعيشون فيه. وستمنحهم الاستقلال.



مئوية الثورة العربية الكبرى (٢٠١٦م)

وقد اجتمع زعماء عجلون في يوم الخميس (١٩٢٠/٩/٢) مع نائب المندوب السامي، وهو (الميجر سمرست)، وقدموا له مذكرة خطية بمطالبهم، عرفت باسم "معاهدة أم قيس" نسبة إلى القرية التي اجتمعوا فيها وكان من أهم هذه المطالب: تكوين حكومة عربية وطنية مستقلة تضم لوائي الكرك، والسلط وقضائي عجلون وجرش، مع الإلحاح بضم لواء حوران وقضاء القنيطرة تحت الانتداب البريطاني، وأن يترأس هذه الإمارة أمير

(١) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ١٠٠.

عربي، كما احتوت المذكرة على مطالب أخرى تفصيلية نلمح من خلالها الوعي السياسي الكبير الذي كان يتمتع به زعماء المنطقة^(١). وفي أواخر شهر آب وأوائل أيلول من عام (١٩٢٠م) تألفت ثلاث حكومات محلية في كل من السلط والكرك وعجلون^(٢).

معاهدة أم قيس

تألفت على أثر معاهدة أم قيس عام (١٩٢٠م) حكومة محلية، ومركزها إربد، تولّى سلطتها الإدارية القائمقام علي خلقي الشرايري^(٣). الذي كان مرافقاً للأمير فيصل أثناء خروجه من درعا إلى حيفا حيث طلب منه الأمير أن يعود إلى إربد لتنظيم الأهالي بعد أن أعلمه المندوب السامي بنيّة بريطانيا في إنشاء حكم وطني في شرقي الأردن تحت الانتداب^(٤)، وقد أُلّف شيوخ المنطقة لجنة منهم عرفت باسم " المجلس الإداري التشريعي " لكي تساعد القائمقام في مهمته، وتقدم له المشورة، وقد تكونت هذه اللجنة من سبعة شيوخ. وكان الشيخ راشد الخزاعي عضواً فيها ممثلاً لجبل عجلون، وقد سعى الإنجليز إلى إفشال هذه الحكومة بسياستهم. "فَرَّق تسد" فانشقت عن إربد أربع نواحي، وأعلنت استقلالها عن الإدارة المركزية في إربد وهذه الحكومات المحلية هي:

١. حكومة دير يوسف "قضاء المزار" بزعامة الشيخ كليب الشريدة.
٢. حكومة ناحية عجلون بزعامة الشيخ راشد الخزاعي.
٣. حكومة جرش بزعامة علي الكايد ورئاسة محمد علي المغربي، وجعلت جرش

مقراتها.

(١) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٢) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية، ص ٢٧.

(٣) مذكرات علي خلقي الشرايري، مذكرات غير منشورة حصل عليها الباحث من الدكتورة سهيلة الريماوي.

(4) Shwadran ·B. OP. Cit ،P. 125.